تمهيد:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، و التوزيع الكفؤ لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، كما يعتبر الأكثر تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، وخاصة العولمة المالية التي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، والتي كانت في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها، لا سيما في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال.

من هذا المنطلق و من فترة ليست ببعيدة (نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحالي) شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من التطورات و التحديات أهمها: التوجه نحو البنوك الشاملة ،الاندماجات المصرفية،التوسع في استخدام المعاملات الالكترونية، تبني إدارة الجودة الشاملة، و الخوصصة، و إعادة هيكلة الخدمات المصرفية إلى غير ذلك من التحديات. و هذه العناصر تعتبر اللبنة الأساسية في الوصول إلى زيادة القدرة التنافسية بصفة عامة والاندماج المصرفي بصفة خاصة. فظاهرة الاندماج المصرفي تعتبر من أهم و أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد المنافسة و التحكم باليات الاقتصاد العالمي، فمن ناحية قد أدى انطلاق حركة الانفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة و تسارع وتيرة نمو التجارة العالمية بمعدلات تبلغ ضعفي نمو الإنتاج إلى انتشار "حمى الاندماج" عالميا وانخراط المزيد من المؤسسات المالية و المصرفية في صفقات الاندماج، خاصة في النصف الثاني من عقد التسعينات، و لعل من المؤشرات الدالة بقوة على ذلك تلك البيانات التي تشير إلى أن قيمة عمليات الاندماج المصرفي في العالم بلغت حوالي 2.5 تريليون دولار عام 1998 بزيادة وصلت إلى 54 % عن عام 1997 منها 1.62 تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، و تمثل حوالي 1400 صفقة اندماج، و700 مليار دولار في الدول الأوروبية بزيادة 30 % عن قيمة صفقات الاندماج المصرفي سنة 1997، و من ناحية أخرى فان عمليات الاندماج المصرفي لم تقتصر على البنوك و المؤسسات المصرفية المحلية على نطاق الدولة الواحدة فقط، بل تعدت المستوى المحلي لتشمل بنوك و مؤسسات مصرفية من دول مختلفة، و كان أهمها و أحدثها اندماج بنك دويتش الألماني و بنك بانكرست الأمريكي سنة 1998.

وما تجدر الإشارة إليه أن ظاهرة الاندماج المصرفي تحتل أهمية جد بالغة في رفع مردودية البنوك، وزيادة كفاءة الأداء المصرفي من خلال المزايا و المنافع التي تحققها في سبيل التخفيض من درجة المخاطر عن طريق توزيع الأوعية الاستثمارية، و تعزيز و دعم القاعدة الرأسمالية للبنك و بلوغ مستويات نمو جيدة للاستفادة من وفرات الحجم الكبير و تحقيق الربحية، كما يعتبر طريقة اقل تكلفة للنمو بدلا من إقامة بنك جديد، حيث يشعر الاندماج المصرفي

المؤسسات المندمجة أنها بحاجة إلى إيجاد بديل للإدارة البنكية القائمة (خاصة إن كانت ضعيفة)، بالإضافة إلى كونه حلا و بديلا للإفلاس.

إشكالية الدراسة:

إن الحاجة إلى تجسيد مفهوم الاندماج المصرفي على ارض الواقع تفرض علينا طرح الاشكالية التالية:

ما هي الغاية من عملية الاندماج المصرفي، و ماهو واقع البنوك الجزائرية من ذلك؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اقترحنا الفرضيات التالية:

- الاندماج المصرفي ضرورة حتمية في ظل الانفتاح الكامل للأسواق المصرفية، و أحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية و العالمية و الكيانات المصرفية العملاقة.
- المنافسة تفرض الاندماج المصرفي، و الاندماج يزيد من حدتها، ليتم التخلص من الأنشطة الأقل أهمية و الأثقل عبئا.
- إن الاعتقاد بان قيمة المشروع الموحد بعد الدمج تزيد من إجمالي قيمة البنكين المندمجين هو السبب في ظهور فكرة الاندماج.
- رفع المردودية البنكية احد النتائج التي تسفر عنها عملية الاندماج المصرفي.
- التعاون بين البنوك المندمجة سوف يقلل من التكاليف و يحقق وفرات الحجم الكبير.
- إن القطاع المصرفي الجزائري يحتاج إلى الكثير من العمل و الاستعداد لمواجهة التطورات المصرفية العالمية و التي من بينها ظاهرة الاندماج المصرفي.
- يمكن للبنوك الجزائرية أن تستفيد من التجارب التي خاضتها البنوك الأجنبية و العربية في مجال الاندماج المصرفي.

أهمية الدراسة:

إن كل ما يهمنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع هو تبيان أهمية الاندماج كآلية لزيادة القدرة التنافسية وكسبيل للانضمام إلى الاقتصاد العالمي و الاستفادة من الاعتماد المتبادل في مجال الخدمات البنكية، والتعرف على المردودية و علاقتها بالاندماج المصرفي، و معرفة هل من الممكن أن يكون للاندماج المصرفي آثار ايجابية على هذه الأخيرة، أو بمعنى آخر محاولة توضيح أن من شأن الاندماج المصرفي أن يرفع من مردودية البنوك، كما نحاول ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات و التحولات العالمية و نتعرف على المعوقات و النقائص التي يحويها النظام البنكي الجزائري و التي تحد من تطبيق ظاهرة الاندماج المصرفي حتى يتسنى لنا فهمها و تحليلها ليسهل علاجها، و أن نضع آفاقه المستقبلية في الجزائر فحاجة القطاع المصرفي الجزائري لإعداد دراسات علمية متخصصة في موضوع الاندماج المصرفي ضرورية لإحداث التغيير المطلوب من اجل مواكبة التطورات العالمية التي تفرض

علينا مثل هذه الدراسات، خاصة وأن الاندماج المصرفي يمكن أن يقود البنوك للتحول إلى بنوك شاملة ذات خدمات متطورة و متنوعة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بجميع جوانب موضوع الاندماج المصرفي، من تعريف و أنواع و دوافع و محددات و آثار سلبية وايجابية على المنظومة البنكية.
- التطرق إلى المردودية بصفة عامة و استخلاص ما إذا كان من الممكن أن يكون الاندماج المصرفي سببا في زيادتها لدى البنوك.
- التعرف على واقع النظام المصرفي الجزائري.
- تسليط الضوء على النتائج و الفوائد التي حققتها البنوك المندمجة، و إمكانية استفادة النظام المصرفي الجزائري منها.
- توضيح بعض الآفاق و الاقتراحات التي قد تساعد على تحقيق عملية الاندماج بين البنوك الجزائرية أو بين هذه الأخيرة و بنوك أجنبية أو عربية.
- توعية البنوك الجزائرية بأهمية الموضوع و حثها على التغير و انتهاج طريق البنوك المندمجة.
- الخروج بنتائج و توصيات قد تفيد النظام المصرفي الجزائري في المستقبل.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عدة أهمها.

- حب الإطلاع و إحضار ما هو جديد، و الميل إلى دراسة مواضيع تعرف تطورات و تحولات مستمرة.
- الاهتمام الشخصي بالتحولات و الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري و التوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم هذا الأخير.
- أن موضوع البحث ينطبق مع تخصص الطالبة في مرحلة الدراسات العليا (نقود، مالية و بنوك).
- قلة الدراسات التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة بالرغم من أن الموضوع يعتبر من أحدث المواضيع التي يمكن أن نعتمدها كحلول لإنقاذ المنظومة المصرفية الجزائرية من الانهيار و الابتلاع من قبل البنوك الأجنبية.
- التعريف بالاندماج المصرفي و آثاره على البنوك الجزائرية.
- أن ظاهرة تجمع البنوك و تكتلها تعتبر ظاهرة العصر، فلا مانع من أن تمس هذه الأخيرة البنوك الجزائرية و الذي من شأنه أن يحدث تغيرات ايجابية للاقتصاد ككل.
- و كمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع لإثراء المكتبة الجامعية و البحث العلمي.

منهجية الدراسة:

محاولة منا لإثراء هذا الموضوع و تحليله بدقة قمنا بدراسة اعتمدت على:

- المنهج الوصفي عند تعرضنا لمفاهيم و تعريفات عامة و خاصة سواء بالنسبة للاندماج المصرفي أو المردودية.
- المنهج التاريخي عند التطرق للنظام المصرفي الجزائري و الإصلاحات التي تعرض لها و التحديات التي تواجهه.
- المنهج الاستقرائي من خلال التطرق إلى متطلبات الاندماج المصرفي في الجزائر.
- المنهج الرياضي عند وضعنا لدالة ربطنا فيها المردودية بعدة متغيرات.
- المنهج المقارن عند دراسة تجارب بعض الدول في مجال الاندماج، نظرا لافتقار البنوك الجزائرية لمثل هذه المواضيع، أو بصياغة أخرى انعدام المعلومات و المعطيات الخاصة بهذا الموضوع لدا بنوكنا الوطنية لعدم تمكنها من تطبيقه لحد الآن.

أدوات الدراسة:

من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة و الغايات المنشودة استعنا بمجموعة من المصادر سواء باللغة العربية والأجنبية من كتب و مجلات و ملتقيات وطنية و بحوث سابقة، و وثائق مقدمة من قبل البنوك و مواقع الانترنيت، و الجرائد، وكذا معطيات خاصة ببعض المنظمات الدولية، وقمنا بزيارة ميدانية لبنوك وطنية مختلفة أمثال CPA، BADR .

تقسيم الدراسة:

لتفعيل البحث أكثر قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الاندماج المصرفي حيث ضم المباحث التالية:

المبحث الأول خصصناه للاندماج المصرفي و مسؤولية اتخاذ القرار، ارتأينا أن نوضح فيه بعض المفاهيم الخاصة بالاندماج و ذلك لتبيان المقصود به بشكل واسع، و كذا مراحل و نتائج الاندماج لنوضح أن العملية تتم تدريجيا و عبر مراحل، كما تعرضنا إلى شروطه و محدداته و ضوابطه و كيفية صنع قراره لنوضح أن قرار الاندماج يتم بعد دراسة معمقة لكل جوانبه، كما سلطنا الضوء على تجاربه عالميا و عربيا و لأهميته البالغة فانه لم يقتصر على بنوك الدول المتقدمة فحسب بل شمل حتى بنوك الدول النامية بما فيها العربية و الإسلامية.

أما المبحث الثاني فتكلمنا فيه عن علاقة الاندماج المصرفي بمعيار كفاية راس المال، و القدرة التنافسية و خصخصة البنوك و ذلك للأثر العميق الذي يحدثه الاندماج المصرفي على راس مال البنك و القدرة التنافسية، أما خوصصة والاندماج فاجدل القائم حول من يسبق من؟ هل الخوصصة أولا أم الاندماج المصرفي أم العكس.

و فيما يخص المبحث الثالث، كان حول انعكاسات الاندماج المصرفي على أداء المنظومة البنكية، لنرى انه من نتائج الاندماج المصرفي التحرير المصرفي و التوجه نحو البنوك الشاملة بالإضافة إلى بعض الآثار الايجابية و السلبية المترتبة عنه.

الفصل الثاني: انحصرت دراستنا فيه على المردودية البنكية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول، تم فيه البحث في مفاهيم حول المردودية من خلال التعاريف المتناولة لها و أهمية دراستها، أنواعها ثم اثر الرافعة المالية و علاقتها بالمردودية.

أما المبحث الثاني، تم فيه إبراز محاور قياس المردودية في البنك و ذلك حسب مركز الربح، حسب المنتج ثم حسب العميل.

و المبحث الثالث، تم الحديث فيه عن تحليل المردودية في البنك و ذلك بواسطة طريقة الأرصدة الوسيطية للتسيير بمفهومها الأصلي و الحديث، ثم طريقة المؤشرات و النسب.

الفصل الثالث: تركزت دراستنا فيه على مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع تحديات الاندماج المصرفي وبيان معوقاته و آفاقه من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول، تضمن النظام المصرفي الجزائري و التطورات و التحديات التي عرفها بالإضافة إلى واقعه وخصائصه و التحديات التي تعرض لها.

و المبحث الثاني، تكلمنا فيه عن دوافع و معوقات ثم آفاق الاندماج المصرفي في الجزائر.

أما المبحث الثالث، فتضمن تجارب لاندماج بنكين أجنبيين و آخران عربيان،كما قمنا بتطبيق معادلة المردودية التي اقترحناها على مجموعة من البنوك المتواجدة على مستوى ولاية سيدي بلعباس، لنتمكن بعدها من استخلاص نتائج لربما تكون حافزا لاندماج بنوك جزائرية، و كمبادرة منا ختمنا الفصل بإعطاء اقتراحات لربما أفادت القطاع المصرفي الجزائري يوما ما.

و ختاما لدراستنا خرجنا ببعض النقاط التي يمكن أن نعتبرها بمثابة توصيات من شأنها أن تؤدي إلى تسريع عملية الاندماج المصرفي و تحقيق الجدوى الاقتصادية من تطبيقها.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، إلا أن الصعوبات التي واجهتنا لم تكن لتحد من عزيمتنا لإتمام هذا الموضوع و بلوغ الأهداف المسطرة و نذكر من هذه الصعوبات مايلي:

- قلة الكتب التي تتحدث عن الموضوع بالمكتبات الجزائرية، و إن وجدت فأغلبها لكتاب مصريين أمثال الدكتور محسن أحمد الخضيري في كتابه (الاندماج المصرفي)، و الدكتور طارق عبد العال حماد في كتابه (اندماج وخصخصة البنوك)، و محمود أحمد التوني في كتابه (الاندماج المصرفي) و ذلك نظرا لكون البنوك المصرية خاضت تجارب في هذا المجال.
- انعدام المعلومات المقدمة من قبل البنوك للقيام بمسح شامل لظاهرة الاندماج المصرفي.
- رفض البنوك التي استقبلتنا إطلاعنا على الميزانية العامة للبنك و ميزان المراجعة و كل الوثائق التي تفيدنا لإثراء دراستنا، نظرا لوضعها ضمن خانة السرية .